شناشيل

قانون الأحزاب

■ عدنان حسين

من يد الحكومة الى يد مجلس النواب ستجري عملية تسليم وتسلم لقانون الأحزاب خلال الايام القليلة المقبلة. ولأن حكومتنا التي اضطلعت بمهمة اقتراح القانون هي حكومة"شركة وطنية!!"(عفوا فقد سقط ألف الشراكة سهوا أو بخطأ مطبعي!) فانها تضم ممثلين عن كل الكتل والائتلافات التي تشكّل البرلمان، وبالتالي فالمُفترض أن يمرّ القانون مروراً خاطفاً تحت قبة النواب، الا اذا كان الوزراء قد صادقوا على مشروع القانون من دون استشارة كتلهم وائتلافاتهم أو حتى من دون قراءته.

قانون الأحزاب لا يشبه قانون حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، مثلا، لكي يقتصر أمر صياغته على أقل من ٤٠٠ شخص، هم كل أعضاء الحكومة والبرلمان (اذا افترضنا انهم جميعا سيشاركون في المناقشة)، فهو قانون يعكس جوهر النظام السياسي ويعبّر عن طبيعته ويؤثر في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الآن وفي المستقبل.

هذا القانون، كما تعديلات الدستور وقوانين أخرى، كان مفترضاً أن يشرّعه البرلمان السابق، لكن الحيتان الكبيرة في ذلك البرلمان (هي نفسها حيتان البرلمان الحالي) لم تشأ ذلك الا بعد أن تنتهي من التهام الأسماك الصغيرة- وقد تمّ لها ذلك بالفعل- وهي تستعجل الآن تشريع هذا القانون وسواه بعدما خلا لها الجو (كيما تبيض وتصفر على راحتها).

البرلمان الحالي- كما السابق وكما الحكومتان الحالية والسابقة- لا يضمّ أفضل ما في المجتمع العراقي من كفاءات وخبرات، فالانتخابات البرلمانية الأخيرة جرت على أساس قانون مُدرج في قائمة التشريعات المطلوب تعديلها بعدما طعنت المحكمة الاتحادية بعدم دستورية بعض مواده. ودخل الى البرلمان، والى الحكومة، أعضاء لا يستحقون العضوية لأنهم لم يحصلوا على القاسم الوطني من عدد الأصوات اللازم لنيل شرف تمثيل الشعب العراقي في برلمانه، فضلا عن ان بعضهم زوّر الشهادات والوثائق المطلوبة للترشيح.

وهذا يعني ان معظم الذين سيناقشون قانون الأحزاب، وسائر القوانين، مطعون في أهليتهم لذلك. ولأن فاقد الشيء لا يعطيه فلن نتوقع أن تقترح هذه الحكومة وأن يُشرّع هذا البرلمان قانوناً يستجيب لحاجات الشعب العراقي ويعبّر عن الحياة السياسية في البلاد وينظّمها بما يحقق لها الاستقرار المنشود والتطور المطلوب. باختصار فاننا- استنادا الى تجربتنا المريرة التي بلغ عمرها الآن ثماني سنوات مع هذه النخبة السياسية الحاكمة- ضعيفو الثقة - (بعضنا فاقد الثقة تماما) بهذه الحكومة وهذا البرلمان، ولدينا شكوك عميقة في أن يصدر قانون الأحزاب بالصيغة التي تحقق مطامحنا. لذا فهناك حاجة لطرح مشروع القانون الذي صاغته الحكومة على النقاش العام عبر وسائل الإعلام لمدة محددة لكي تساهم القوى والشخصيات الوطنية ورجال القانون والباحثون والأكاديميون والكتّاب ومنظمات المجتمع المدني في مناقشته وصولا الى صيغة لا نكتشف لاحقاً انها ناقصة أو تتعارض مع الدستور كما حدث مع قانون الانتخابات.

لا يتعيّن على الحكومة ولا على مجلس النواب أن يتعاملا مع هذا الاقتراح على طريقة الأنظمة الشمولية التي تعتبر ان الحقيقة موجودة في صندوق موضوع في الحفظ والصون في عهدة القيادة العليا أو القيادة القومية أو المكتب السياسي أو الرئيس القائد الذين وحدهم يعرفون كل شيء ويفهمون كل شيء ويحرصون على كل شيء، فحكومتنا وبرلماننا لا يعرفان كل شيء ولا يفهمان كل شيء ولا يحرصان على كل شيء، والا لما عانينا من كل هذه الأثقال التي تفتت حجر الجبال: الفساد وسوء الإدارة ونقص الخدمات والحقوق والحريات و.. و.. (البقية في اللافتات والشعارات التي حملها المتظاهرون هذه الجمعة وأيام الجمع السابقة).

adnan255@btinternet.com

المجلس العراقي يبحث ورقة الإصلاح الحكومية

السلم والتضامن: الحكومة ستفشل في محاربة الفساد ما لم تعتمد الشفافية

□ بغداد/ المدى

أقامت قوى التيار الديمقراطي امس في المجلس العراقي للسلم والتضامن طاولة عمل حضرتها"المدى"حول ورقة الاصلاح التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي.

عضو هيئة السكرتارية في المجلس العراقي للسلم والتضامن قال في كلمته ان التظاهرات التي تشهدها البلاد ليست بمعزل عما هو موجود في المنطقة، وان كانت لها خصوصيتها، الا ان الاحداث الاخيرة في بلدان المنطقة اسهمت في تقديمها والتشجيع عليها.

واضاف عاكف ان اهم المطالب الشعبية التي عرفت من خلال هذه التظاهرات توفير الخدمات بما يتفق مع الحياة الكريمة لاي انسان، خصوصا وان العراق لديه من الثروات الكثير ما يجعل رفع مستوى المعيشة امرا سهلا ومن الممكن تحقيقه في فترة قياسية، فضلا عن محاربة الفساد المالي والاداري.

وشدد عاكف على ان واحدة من اهم المطالبات هي التخلص من النهج الحكومي الذي اتبع خلال الفترة الماضية والذي ينطوي على تقييد الحريات، موضحا ان جميع التظاهرات هي مطلبية تطالب باصلاح النظام لا اسقاطه، مبينا ان العراق هو الوحيد الذي يطالب بهذا الامر في حين تذهب المطالبات في دول المنطقة نحو اسقاط النظام.

بدوره استعرض عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي اهم النقاط التي طرحت في ورقة الاصلاحات.

وتكلم فهمي عن موضوع البطاقة التموينية والمشاكل التي تعاني منها مفرداتها، مشددا على ان الغالبية الكبيرة من الشعب العراقي لا يعرف ان هذه البطاقة قلصت الى ٥ مواد فقط، مؤكدا ضرورة ان تكون هنالك منظومة كاملة تقوم بادارة عمل بيع وشراء مواد البطاقة التموينية، مبينا ان الرقابة الشعبية على البطاقة يعد من الامور المهمة التي يجب اعتمادها في المرحلة القادمة، مقترحا ان تكون هنالك جهات رقابية داخل المناطق والتي من خلالها تتم مراقبة عمل وكلاء البطاقة التموينية كي يتسنى للجميع معرفة الحقيقة. وعرج فهمي على موضوع سلم الرواتب والفوارق الاجتماعية حيث قال ان ورقة الحكومة ركزت على الرواتب ولم تركز على المنافع التي يمكن ان يحصل عليها اصحاب المناصب العليا والتي من خلالها يمكن لهم ان يحصلوا على رواتب كبيرة جدا، منتقدا النظرة الجزئية للراتب.

وعن موضوع شبكة الحماية الاجتماعية شدد فهمي على ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة من خلال ايجاد نظام اجتماعي متكامل، لا يقتصر على كبار السن فحسب انما يجب ان يكون هنالك ضمان اجتماعي عن المرض والتشغيل وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

وتابع فهمي ان واحدة من اهم المطالب الشعبية هي محاربة الفساد وهذا لن يكون دون اتباع الشفافية في العمل الحكومي، فضلا عن التخلص من المحاصصة الطائفية التي لطالما عانت منها مؤسسات الدولة، مشددا على ضرورة ان تعمل الدولة على طرح حساباتها على المواقع الالكترونية للوزارات.

ولفت فهمي الى ان موضوع البطالة لا يحل دول تشجيع القطاع الخاص الامر الذي يتطلب قرار سياسي يتعلق بالسياسية الاقتصادية للبلد.

وانتقد فهمي خلو الورقة من متابعة القطاع السكني والذي يعد من اهم اولويات العدالة الاجتماعية، لافتا الى ان المجلس الخدمي الاتحادي الذي سينشأ خلال المرحلة المقبلة سوف يضع الخطوط العريضة للتعيينات من خلال الضوابط التي سيحددها.

بدوره اعرب الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون في مداخلته عن خشيته على مستقبل العراق جراء النهج الذي تقوم عليه بعض الاحزاب الحاكمة، مشيرا الى ان الاخيرة تعمل من اجل مصالحها الشخصية دون اخذ بنظر الاعتبار واقع الشعب المرير وحتى الاصلاحات التي تنوي القيام بها فهي في سبيل البقاء على مناصبها.

اما الاكاديمية فوزية العطية فقد اكدت ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي، مبينة ان الدورات التي تتخرج من الدراسة الاعدادية تتضاعف في المستوى سنة بعد سنة، وهو امر يؤثر سلبيا على المستوى التعليمي في البلاد، مشددة على ضرورة الاهتمام ايضا بالدراسات العليا واعفاء الذين هم دون معدل الـ ٧٠ من اجور الدراسة، كونها مجانية في العراق.

اما احمد عباس عن التيار الديمقراطي قال ان اصلاح النظام السياسي يعد من اهم المطالب للقوى الديمقراطية وبالتالي يجب على الجميع التخلص من المحاصصة الطائفية الانتقائية.

وشدد عباس على ضرورة وجود اصلاحات ادارية على اعتبار ان هنالك اختلاطا كبيرا بين الهيكلية السياسية والهيكلية الادارية، وبالتالي فان العراق تحول من دكتاتورية الحزب الواحد الى دكتاتورية الاحزاب.

البرلمان يقر بخروقات في تطبيق المساءلة والعدالة

كركوك: أنباء عن حوار بين الجيش وجهات بعثية

□ متابعة/ المدى

أعلن مصدر مسؤول في شرطة محافظة كركوك ان اجتماعا سيعقد بين قائد الفرقة ١٢ من الجيش العراقي المرابطة في كركوك وجهات بعثية شوفينية و"ارهابية"بقرية جنوب كركوك.

وأفاد المصدر الذي لم يشأ الكشف عن اسمه بسبب حساسية الموقف لوكالة كردستان للأنباء، ان"هناك اجتماعا عقد امس بين القائد العام للفرقة ١٢ من الجيش العراقي المرابطة في كركوك بالاضافة الى اثنين من القادة في الفرقة ورئيس المجلس السياسي العربي بكركوك عبد الرحمن منشد العاصي ورئيس قوات الصحوة في المنطقة ابو صدام وممثلين عن الجماعة النقشبندية الارهابية وقياديين سابقين في حزب البعث وعدد من رؤساء العشائر العربية بمنطقة الحويجة"، بحسب تعبيره.

وبهدف التأكد من صحة النبأ اتصلت الوكالة المذكورة بمدير شرطة الاقضية والنواحي بكركوك العميد سرحد قادر والذي اكد صحة النبأ دون ان يدل بمزيد من التفاصل.

كما اتصلت بقائد شرطة كركوك اللواء جمال طاهر والذي افاد انه"لدينا معلومات كاملة عن الاجتماع المرتقب"، مشددا انه"سيتم اعلام وزارة الداخلية العراقية بالاجتماع". على صعيد اخر، كشفت لجنة المصالحة الوطنية والمساءلة النيابية، امس السبت، عن وجود خروقات في تطبيق قانون هيئة المساءلة والعدالة خلال الفترة الماضية، مبينة أنها تبحث حاليا في أصل التطبيق وليس في تجديد القانون او تغيير بعض فقراته.

وقال مقرر اللجنة حسين كاظم إن"لجنته وجدت إشكاليات كبيرة في تطبيق قانون هيئة المساءلة والعدالة خلال الفترة الماضية وهي تبحث مع الهيئة أسباب عدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح".

وأوضح كاظم أن"احدى فقرات القانون غير المطبقة هو ان كل شخص يحمل درجة عضو شعبة يحال الى التقاعد وهناك الكثير من هؤلاء لغاية الان لم يحالوا الى التقاعد".

واضاف كاظم ان"الاشكال الحالي والابرز هو في تطبيق المادة السادسة من القانون التي اشارت الى أنه يحال جميع الموظفين الذين يشغلون درجات خاصة مدير عام فما فوق الى التقاعد ممن كانوا اعضاء فرق"، مبينا أن"هؤلاء ايضا لم يحالوا الى التقاعد لغاية الان".

وبين كاظم"هل من المعقول ان ضابطا برتبة مقدم بدرجة عضو فرقة يعادل على انه مدير عام، او موظف بسيط في الزراعة او الموارد المائية له درجة عضو فرقة يعادل على انه مدير عام".

ولفت مقرر اللجنة الى أن"الكثير من الموظفين ممن لا تنطبق عليهم المادة السادسة من قانون الهيئة شملوا بها بل وحتى لم تتخذ الاجراءات القانونية المنصفة لهم فهم مفصولون من وظائفهم ولم يمنحوا التقاعد لغاية الان".

وتنص المادة السادسة اولا من قانون هيئة المساءلة والعدالة على"إنهاء خدمات جميع الموظفين ممن كان بدرجة عضو شعبة وإحالتهم على التقاعد بموجب قانون الخدمة والتقاعد".

فيما تشير ثانيا من المادة ذاتها الى"إحالة جميع الموظفين الذين يشغلون إحدى الدرجات الخاصة مدير عام أو ما يعادلها فما فوق ممن كانوا بدرجة عضو فرقة في صفوف حزب البعث على التقاعد بحسب قانون الخدمة والتقاعد".

وكان وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي بحث في وقت سابق مع قائد عمليات بغداد الفريق أول الركن أحمد هاشم ملفات المصالحة الوطنية ومن بينها ملف الصحوات ومجالس الإسناد.

وشدد الخزاعي خلال اللقاء على ضرورة تبني استراتيجية جديدة للمصالحة الوطنية، والاعتماد على التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الأمنية، حسبما أفاد بيان صادر عن مكتبه.

من جانبه، أبدى قائد عمليات بغداد استعداده للتعاون والتنسيق المشترك لإتمام مشروع الدولة العراقية الجديدة حسب مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، وفقا للبيان.

نفى وجود معتقلات سرية في العراق

المالكي: الحكومة تتحمل مسؤولية الاعتقالات الباطلة

□ بغداد/ هشام الركابي

اكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان الحكومة والاجهزة الامنية تتحمل مسؤولية اي اعتقال بدون امر قضائي.

وعلق المالكي امس على موضوع التظاهرات التي تنادي باطلاق سراح المعتقلين بالقول انه نظرا لتكرار طرح موضوع الاعتقال والمعتقلين وقضايا الافراج واطلاق السراح والمحاكمات في المحافل المختلفة ومن قبل ذوي المعتقلين والكتل البرلمانية والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني، نجد ان نظامنا الديمقراطي الاتحادي والدستوري يؤكد مبدأ الفصل بين السلطات، وان القضاء سلطة مستقلة يجب ان نحترم قراراتها جميعا ومساحات عملها لأنها تشكل ضمانة لسلامة العملية الديمقراطية الدستورية ولا يحق لاحد التدخل في شؤونها.

واضاف ان دستورنا يؤكد بوضوح ان لا اعتقال الا بمذكرة قضائية ووفق سياقات عمل القضاء، وان السلطة التنفيذية ملزمة بعدم اعتقال أي شخص بدون مذكرة قضائية وليس للاجهزة الامنية الحق في ردها أو تأخيرها.

واكد ان الحكومة واجهزتها الامنية تتحمل مسؤولية أي اعتقال بدون أمر قضائي وحينما يثبت شيء من ذلك فيجب اطلاق سراحه واخلاء سبيله فورا دون العودة الى القضاء مع محاسبة من نفذ الاعتقال بدون غطاء قضائي.

وذكر انه لا يجوز الاعتقال بدون اوامر قضائية الا بحق المتلبس بالجريمة المشهودة أو اثناء المواجهات التي تجري مع الارهابيين أو العصابات والخارجين على القانون، على ان تعرض هذه الحالات على القضاء خلال فترة لا تزيد على ٢٤ ساعة.

واوضح رئيس الوزراء ان من تصدر بحقه مذكرة أمر القبض طبق السياقات القضائية المتبعة فان القضاء يتولى تدقيق الادلة واحالة المتهم الى المحاكم على اساسها أو اخلاء سبيله لعدم كفاية الادلة، وعندما يحال الى المحاكم ينظر القضاء بكفاية الادلة فيصدر بحقه الحكم الذي يراه موافقا للقانون دون تدخل من قبل السلطة التنفيذية. وتابع يحظر اخلاء سبيل اي متهم الا بموجب قرار قضائي صادر عن الجهات المختصة ورقابة الادعاء العام على القرارات الصادرة بهذا الخصوص.

وجدد المالكي أوامره الى الاجهزة الامنية بمنع اي اعتقال لبريء بجريرة المجرم فضلا عن المتهم مهما كانت صلة القرابة بينهما، واذا ثبت وقوع أية حالة من هذا القبيل فان الحكومة مسؤولة عن محاسبة القائمين بالاعتقال بكل جدية.

ودعا رئيس الوزراء الاجهزة الامنية وكافة المعنيين بوجوب حماية حقوق المعتقلين الانسانية ومنحهم الضمانات القانونية كافة للدفاع عن انفسهم.

ونفى المالكي وجود مواقف أو اماكن اعتقال سرية وقال إن كافة السجون والمعتقلات مفتوحة أمام السلطات الرقابية والقضائية المختصة التي يجب عليها الابلاغ عن أية مخالفة ان وجدت واشعار السلطات القضائية لاتخاذ الاجراءات القانونية بحق مرتكبيها.

وكانت تظاهرة انطلقت امس الاول سميت بجمعة المعتقلين، نشط فيها مجددا شباب الفيسبوك وحركات احتجاجية عديدة، إلى جانب نشطاء المجتمع المدني.

وقال ناشطون دعوا إلى التظاهرة"من أجل عشرات الآلاف من المعتقلين الأبرياء ممن يقبعون خلف القضبان منذ سنوات طوال، كل ذنبهم أن مخبرا سريا قد وشى بهم وينتظرون أن يأتي دورهم لترفع أوراقهم إلى القضاء.. وكذلك من أجل عشرات الآلاف من العراقيين ممن تعرضوا للتعذيب والتهديد والتنكيل لانتزاع اعتراف"ندعو إلى التظاهر".

واتخذت القوات الأمنية إجراءات معقدة أثارت امتعاض العراقيين واعتبروها طريقة للحد من وصول المتظاهرين على الساحة، بينما يتعامل أفراد الأمن بطريقة غير لائقة.

وقطعت الطرق المؤدية إلى الساحة بكمية كبيرة من الأسلاك الشائكة فيما حددت السلطات مسارات معقدة للوصول شهدت حشدا كبيرا من عجلات الهمر العسكرية.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة والفنون